

مستقبل الهيئة الاجتماعية

ان من يقرأ علم الاجتماع ويشرف على مبادئه العامة لا ندحه له من الشؤف الى معرفة مستقبل العمران البشري - والانسان خلق زوفاً الى استطلاع الحقايا واستكشاف الحبايا فلا يقع بما يقف عليه من حوادث الادوار الخالية بل يريد ان يعلم شيئاً عن مصير الانسان واذا وجد رأياً لفيلسوف من الفلاسفة عما يتعلق بالمستقبل اغنصم بذلك الرأي ولو كان واهناً وربما حساً حثراًحاً - قال سينسر في هذا الصدد « الي لا اميل الي الرجيم بالثيب واتكهن بصير المجتمع الانساني على اني قد اري تقصاً في علم الاجتماع اذا كان يمكننا من الحكم على الحوادث الماضية فقط ولا نستطيع ان نعلم بواسطة شيئاً عن الحوادث المستقبلية - وربما ارقاب الاكثرون في نفع هذا العلم اذا كانت آراؤه مقصورة على الزمان الغابر او لم يكن اتخاذ قياً يستضاه به في البحث عن حالات المستقبل المظلمة - على ان العوامل التي تعمل في الهيئة الاجتماعية كثيرة وبينها مابنة عظيمة - نابعك انه يظهر حيناً بعد حين عوامل جديدة لم تكن منتظرة - وهذا الشاين يعترض دون التنبؤ عما يطرأ على المجتمع الانساني في المستقبل - ثم ان تقدم العلم الطبيعي قد اتركثيراً في الشؤف الاجتماعي وسوف يظهر تأثيره ابعثاً في المستقبل - وكلما تقدمت العلوم الطبيعية تقدمت الصناعات البشرية وهذا التقدم يدور الى تغيير كبير في الهيئة الاجتماعية وعدا ذلك فان انتشار العلم الصحيح بين البشر قد غير شيئاً كثيراً من افكارهم واعتقاداتهم بالمادة والقوة التي تعمل في المادة وهذا التغيير لا بد ان يفضي الى التأثير في الاديان فيرتجي الوارح الديني الذي يعد الآن اساس الالتزام الادي وقيل ان يحل محله نظام ادبي مؤسس على حقائق علمية صرفة لا تناص من حدوث هذنة تضعف فيها الآداب لضعف الوارح الديني - ومن الغريب اننا نرى فئة كبيرة من البشر ترتقي في عقائدها وافكارها الدينية وهي الفئة المنورة التي تلجأ الى الاجتهاد قائنا شاهد فئة اخرى ترجع القهقرى وتحافظ على ماخذها الدينية فيصلم بينها نفوذ الروساة الروسيين - وقد ائتمدر معرفة النتائج التي تجم عن هذا الاختلاف - وفوق ذلك فان هنالك تقارفاً في اساليب التربية التي تربي بها طبائع الانسان في العصر الحاضر فن الناس من ترتقي فيهم غرائز حب القتال وسفك السلة فيشأون على ما كان عليه الناس في عصور المسيحية يوم كانوا يغزون بعضهم بعضاً ومنهم من يعنون بتربية العواطف السامية في الانسان ومثل هؤلاء بثات اغثير وجماعات كثيرة تتحعض لنفع الناس

ترقية اخلاقهم وهكذا فانك ترى حرباً اودية بين البشر لا تعلم عقبها ولا يدرك مصيرها ان المورثات التي تؤثر في حالة الانسان الاجتماعية تكيف بتكيف عيشه فان عاش مفرداً عن سائر البشر فيصن كل شيء تسوقه اليه سليقته ولا يؤثر فيه سوى محيطه الطبيعي وفي هذه الحالة يكون هو المسيطر الوحيد على نفسه واما اذا خالط الناس فيصبح عرضة لعوامل اخرى فيضطر احياناً ان يفعل امالاً لا يجرى فعلها او يجتازي عن امور يرغب فيها ويحدث هذا فيما اذا عاش بين جماعة معادية لجماعة اخرى فيكون هو مكرهاً ايضاً ان يعادي تلك الجماعة واذا او عز رئيس جماعته الى افرادها ان يقوموا ويحملوا على الاعداء او يغزوهم فلا مناس له من مشاركتهم في حملتهم وغزوتهم واذا لم يصدع بأمر الرئيس فيعاقب بان يعادوا يعلب او يطرد فرداً من بين تلك الجماعة وكلما كانت انكرازية شديدة بين الثومين قويت شوكة الرئيس فيضطر الافراد ان يخضعوا لرؤسهم خصوصاً مطلقاً لان المناوأة الدائمة بين التيليين تقتضي التضامن والاتحاد حتى تتكمن الواحدة من مصادمة الاخرى والتخلص من غوائل شرها وبالعكس فانه اذا كانت التيلة عائشة بسلام وطناً زينة وليس لها اعداء فان الفرد في هذه الحالة يكون مستقلاً بنفسه اكثر منه في الحالة السابقة ولا يكره الافراد على الاستسلام لهبة زعمائهم الا في حوادث نادرة

والحالة التي يجب ان ينظر اليها في مستقبل الشؤون الاجتماعي هي خضوع الفرد للغير واستقلاله عنه او معرفة احد الذي يقف عنده خضوعه للغير وابتدأ استقلاله بنفسه وعند ما نوحى الكلام على مستقبل الاجتماع البشري يجب اول كل شيء ان تعرف هل الدلائل الحاضرة تدل على ان استقلال الفرد بنفسه سوف يزيد او انه سوف ينقص فاذا امتدت حولة القوة الحاكمة المسيطرة على الفرد يضعف استقلاله ويصبح يفة قبضة الغير سواء كان هذا الغير ملكاً واحداً او حكومة مؤلفة من بضعة اشخاص او جمهورية مؤلفة من رئيس وبعض الاعيان او غير ذلك

هذا مثال ذلك المانيا فقد شرعت هذه الدولة في تنظيم قوتها الجديدة منذ نشأتها ولا تزال في ازدياد فهي تصرب الضرائب الفاحشة على رعاياها حتى تتدر ان تقوم بتقنيات الاسلحة وتعني بتربية بناتها على حب القتال وتعلم هبة حكومتها يوماً نيوماً وبذلك يدعى استقلال الفرد ويجمع بطن الثورة الحاكمة والذي يجري في المانيا يجري تقريباً في كل بلد من البلدان

واغرب من كل ذلك هو ان الحكومات الجمهورية التي يذهب الناس الى انها محكومة

من الشعب فيها من الاستبداد وحب الأثرة ما لا يثمر عليه في الحكومات الملكية المطلقة ومن الغلط أن تقول أن البلد الدستوري يحكم نفسه بنفسه أو أن الأفراد يشتركون في إدارة أمورهم وتسيير شؤونهم في حين نرى أن رئيس الأمة في أميركالة صولة أكثر من ملك إنكلترا والصحيح أن احتكار السيطرة مرجوح في كل دولة فقد يكون ذلك في شخص واحد أو يكون في بضعة أشخاص وكل ذلك يدل على أن استقلال الإنسان بنفسه سوف يضعف في المستقبل فيصبح في حالة يكون فيها تحت ملطحة القوة العمومية لا يقدر أن يفعل إلا ما يلقى إليه ويكون مكرهاً على التفادي مما يرضى عنه . وقد قال الشاركون في هذا العصر « إن الهيئة الاجتماعية ترتقي ارتفاعاً عظيماً إذا أصبحت القيادة في أيادي القليلين العاقليين فهو لاء يقرون على إجراء النافع للسواد الأعظم وهو لاء يخضعون لقرارات أولئك ويستلمون إلى مشيئتهم لأنهم اعلم بحاجتهم وأدرى بمطالبهم »

ومن المبرر أن الثورة العمومية تذل كل وسعها في سبيل إضعاف الفرد فمن الوسائل التي تتخذها الآن لإضعاف نظام العسكرية القهرية فلها تختم على كل فرد أن ينتظم في سلك العسكرية وهذا من شأنه أن يقلل من حرية الفرد واستقلاله بنفسه وفي الأمة الحربية يكون الخضوع العمومي عاماً بين جميع المقاتلة أو الساكن فإن كل فرد من الهيئة مضطر أن يخضع لمن هو أعلى منه رتبة والأمة كلها تخضع لقيادتها لأنها مجبورة أن تقدم له ما يحتاج إليه حتى يزود عن حوزتها ويدرأ عنها سطامع الأمم الحربية والفول القوية . والخضوع واجب بين جميع أفراد الحكومة الملكية لأن كل موظف يخضع لمن هو أعلى منه

والخضوع صفة لازمة لازمة لازمة بين أفراد الأمة كلهم . وإذا تقلص ظل الحرب فتنشأ في الفرد ميل عظيم إلى حب الاستقلال واستخدام مواهبه وقواه في سبيل منفعته الخاصة ويحصل دأبه مقاومة النظام العسكري القهرية

وعلى الجملة فإنه كما عظمت حرية الفرد ضعف ذلك النظام وأصبح المرء ملك نفسه ومثولي أمره . وما أعظم الفرق بين الحائزين في الحالة الأولى تكون الطاعة العمياء والاحلاص للقوة العمومية من أعظم الفضائل والنعمان نقيصة لا تفتقر فالتاريخ لا يزال كما ذكر نلسون يثني عليه ويظريه لأنه أهلك نفسه في خدمة القوة العمومية أو أنه أضعافاً خاصة متناهية . ويندد بالرجال الذين خانوا دولتهم ونقضوا أمرها أو كسفوا أمرها . وكثيراً ما كان المنوك يعذبون القائل الخائن في القرون الأولى أشد العذاب فقد قيل إن فورش الفارسي كان يأتي بالخائن ويثقب جمعه ثقباً متعددة ثم يذيب الرصاص ويسكب في تلك الثقوب وبعد ذلك

يربط اطرافه الاربعه الى افراس لا تزال تجاذبه حتى تقطع اوصاله - ومعاقبة الخائنين لا تزال شديده حتى في هذا العصر على انه اذا ارتقت الهيئة الاجتماعية بشدى الفرد يدرك معنى الاستقلال الحقيقي ويصير يحس الخضوع المطلق لارادة الغير من اصول الميثاق والتحكيم بالحرية الشخصية والاستقلال من افضل الحيات

ومن اعظم الادلة على تضائل قوة الفرد ازاء القوة العمومية انتشار التعليم الاكراهي بين الامم الزافية فانت الحكومة هي التي تسيطر على ابناء الامة وتربيهم كيف شاءت واذا تجرأ اوالدون على مقاومة القوانين العمومية فانهم يعاقبون اشد العقاب ثم ان القوة العمومية تتدخل في شؤون الافراد الطسوحية فتقول للفرد مثلاً انت لست حرّاً ان تنفق مواردك كلها كما تريد بل ينبغي لك ان تعطي شيئاً منها للحكومة لتتمكن يد من تفعلك او تفعل خيرك وان الفرد الذي يقال له هذا القول او يعامل هذه الحاملة ليس خقيقاً ان يدعي حرّاً او مستقلاً - وكما عظم اسم القوة العمومية واشتدت صولتها بتداعي استقلال الفرد وتوهم حرية الشخصية

ومن المعنوم ان الحوادث الاجتماعية شأن غيرها من حوادث تكون يزداد تأثيرها ويشدد فعلها اذا لم تلق مقاومة ومصادرة من نظارح فاذا لم يعترض القوة العمومية مناوية فلا ريب انها تكون في المستقبل قوة هائلة وتكون قوة الافراد ازاءها ضعيفة واهنة لا يؤبه لها - على انه لا يظهر من الترائن الخاسرة ان الافراد سوف يتعاونون ويتحدون لمقاومة القوة العمومية واذا كان ثمة اتحاد او تظاهر فهو ضعيف جداً ولن يؤثر في مصير الهيئة الاجتماعية واذا تأتت عنه بعض النتائج فلا تكون ذات شأن عظيم وكما كثرت المشروعات التي تدولي شؤونها الحكومة وانتقلت الاعمال من ايادي الافراد والشركات الى ايادي الهيئة الحاكمة ضعفت قوة الفرد امام قوة الحكومة وصار العاني واصناع وسائر الافراد في قبضة الحكومة لا يستطيعون ان يفعلوا شيئاً من تشاء انفسهم وربما اصبحوا غير قادرين على تحصيل معاشهم الا اذا اتدججوا في سلك الاستخدم العمومي لان الاعمال الاستقلالية تكون عندئذ قد قضت عليها فنشأ حكومة مستبدة بتقاليد انشؤون الاجتماعية نغم على الفرد ان يفعل فقط ما يؤمر به ويتجاف عما لا يراد على عمله

واذ وصلت الهيئة الاجتماعية الى هذه الحالة واصبحت القوة الحاكمة تتصرف بامور الفرد كيف تشاء فقد فقد الفرد حرية التي يتمتع بها الآن بعض التمتع وقضي على كل الاعمال الحرة التي يدبرها الفرد في هذا الزمان وما ذلك الا لان الانسان غير حقيق بهذه الحرية التي يشعري عليها ولانه غير قادر على المحافظة عليها بالطرق اللازمة

وقد فئنا ان الحرب قائمة على الدوام بين القوة العمومية وبين الفرد فالاولى تنزع الى احتكار جميع الاعمال العمومية واذا لم يحد الافراد سكا ويقفوا في وجهها لكي يدانصوا عن استقلالهم في اعمالهم فمن المرجح فوزها في التنهي والحال الحاضرة تدل على ان المنافسة والاحتقاد مائدة على الافراد فكل واحد منهم يعمل لما يظن منه خيراً له ولا يهتبه خيرا للغير والشركات ايضاً تنافس وتباغض بعضها بعضاً وكل واحدة منهم تنصب الاحايل لا يتقاع الاخرى بها على انهم يظنون عن ان هذه المناوأة تضعف شأنهم وتوطين عن مصادر القوة العمومية التي سوف تكون الخطر الاكبر على استقلال الفرد في المستقبل - وفوق ذلك فان الشركة التي تضع نصب عينها مقاومة الشركات الاخرى قل ان تبيع او تبلغ مأربها واذا كانت هذه حالة الافراد من الاضغان والمقاومات فلا يخلو لم حرية في اعمالهم واحرارهم ان يصحروا تحت امرة حكومة متبعدة لتتقدم وتنعيم وتنشئ لم نظاماً يملكون بموجبه فاذا ظهر ضعفه تنشئ نظاماً آخر بشرط ان تبقى لها السيطرة المطلقة على اعمال الافراد

وربما زعم البعض ان هذا القول مبالغ فيه لانه يرى ان معظم الام سائر الى الحرية وخصوصاً في هذه الاوقات وان استبداد الحكومات يقل ويبدأ ويبدأ على ان من العمل فكثرة يرى ان الامة اذا حصلت على حرية القول والفعل فنتهي بذلك الى حلة معلوم ثم يطراً طهيارد فعل فتبدأ ترجع التهمري وهذا الانفعال اورد الفصل لا بد منه في كل حال وقد بلغت حرية الفرد مبلغاً عظيماً في القرن المنصرم وخصوصاً في انكلترا فاطلقت لكل فرد من افراد الامة واصبح الرجل يتدبر ان يفعل معاشاة على انها لما اقتضت الى درجة معينة ابتدأت تقطة الانقلاب وجعلت الحرية نقل فنشأت شرائع جديدة قصد منها الرجوع الى الاصل او اعادة هبة الحكومة الى ما كانت عليه في دور الاستبداد

قال الاستاذ مكسي في هذا الصدد « اذا تقلبت القوة العمومية على الافراد واستحوذت على جميع اعمالهم فانه يحدث واحد من امرين فاما يقوم الافراد قومة واحدة في وجه الحكومة وتكون ثورتهم هذه ثورة اجتماعية صرفة يبوخون منها ارجاع حقوقهم المنصوبة وحرثهم المسلحة فيستطون الدولة الحاكمة ويحصل حقيب ذلك رد فعل يفضي الى تسلط القوة العسكرية فتتولى شؤون الامة وتحكم في امرها بالاستبداد التناهي واما يثور الافراد وينجحون في ثورتهم ولا ينجح الا الامة التي ما زال يبيض في عروقها دم الاتفة وعزة النفس وينشون حكومة دستورية بكل ما في الكلمة من المعنى اي انها تكون في يد الشعب وتضع قبلة ابعارها منفعه الافراد وهذا اعظم مستقبل يرجى للام الحية في زمن بعيد جداً

ثم ان البشر يشدون النكاح في جميع ادوار العمران وكلما نشأت هيئة اجتماعية مغايرة للارتقاء الختيني فيقوم صنف من الناس يحملون دأبهم متقاومة تلك الهيئة على قدر الطاقة ولم يخلُ الاجتماع البشري من امثال هؤلاء الاصناف في جميع ادوارها ولا بد من ظهور هذه الفئة في المستقبل كما ظهرت في الماضي فتتبع اصلاح الفساد الذي سرف يطراً على العمران والمرجح انها تنجح على نمادي الزمان في ايجاد هيئة اجتماعية موافقة لترقي كل الموافقة وعندئذ ينظر كثيراً في ارجاع حرية الافراد واستقلالهم واذا كان ناموس النشوء قد فعل في الادوار المضمرة وواصل الحياة الى حالتها الحاضرة وساعد الاحياء على مصادرة التطوير الطبيعية التي كثيراً ما طرأت عليهم فهو سرف يفعل ايضاً في المستقبل ويهتدي به البشر الى تكييف طبائعهم واعمالهم طبقاً لما تقتضيه منهم احوال الهيئة الاجتماعية المنتظرة فيجمعون كلتهم ويلبسون شعبيهم حتى يتحكروا من السفاخ عن حقوقهم والذب عن حياضهم

وهنا لا بد من ايراد كلمة عن انشوء وما يراد منه من الوجهة الطبيعية . ان النشوء لا يعني الترقى بل هو ظهور احد الاحياء بصورة قوية اصلح من غيرها لمقاومة العوامل الطبيعية يكون هذا الحي اقدر من سائر الاحياء على الحياة ويترقى بالمخاطبة وامتصاصها وكما توي تضعف ولا تثبت طويلاً حتى تقرض طبقاً لناموس « بقاء الاصليح » ثم ان النشوء الحيوي ينطبق على النشوء الاجتماعي فكذلك نشأ شعب من الشعوب وعظم امره فلا بد من تبدل شعب آخر . والجماعة التي تترقى تضعف غيرها فيأتي افراد الجماعة المترقية ويستقرّون في اقليم مناسب لنصحتهم ويطردون اهل ذلك الاقليم الى اقليم سيء فتضعف بنية هؤلاء وينشأ منهم جماعات ضعيفة متخلفة . وفضلاً عن ذلك فانه تحدث منافسات كثيرة بين الامم القوية وهذه المنافسات تقضي الى تفوق بعضها على بعض ومخاطبة عدد منها فالمتفوقة تنحصر في النطاق الخصبة انطية والمخسطة تنهم الى الاصقاع الباردة القاحلة وتبتدى الشعوب المتفرقة بالتآلف والتضامن فلا يمضي زمن حتى ترى الامم الزافية تتجمعة وهذا التجمع او الائتلاف ينفع العمران كثيراً

والمرجح انه سوف تتألف بين الامم العليا تحالفة عامة قوية بينهم . ويكون من انتفع افعالها انها تقضي على الحرب التي تصب اعظم مضره لتمدن الحاضر وقد التفتت الدول الى ذلك في هذا العصر فعدت المؤتمرات الدولية وقصدت ان تحسم بها كل خلاف او نزاع يقوم بينهم . على ان الزمن الذي تنتضي فيه الحروب لم يمض بعد ولا شك ان الحروب من اعظم المعار التي تصب المخررة العصرية وهي تبيح في النفوس طبائع افمعية وترجع البشر الى حالتهم الوحشية الاولى

ثم انه اذا تشكلت هذه المحالفة العمومية بين الام ترفت الهيئة الاجتماعية ترفياً محسوساً وقطعت خطوات واسعة في سبيل انتدم الحقيقي وحصل التلاؤم بين نظام المجتمع وبين احوال الافراد او بين مطالب الفرد الخصوصية وحاجاته وبين المحيط ولا تعرد قوانين الاجتماع تغاير منافع الاشخاص . واذا قصد الفرد ان يحيا حياة سعيدة في الوقت الحاضر وجب عليه ان يكيف مطالبه واحوائه طبقاً لنظام الهيئة الاجتماعية الحالية على ان ما فيها من الاختلافات وتنوع الاغراض والغايات والمناسبات الكثيرة ينجم من الملاءمة بين نظامها وبين مطالبه الخاصة غير انه اذا شاعت تلك المحالفة فلا تبقى تلك العوائق ويصبح الفرد في حالة يرتاح فيها الى انظمة المجتمع ويسهل عليه الاتياد لها والعيشة طبقاً لمطالبها لانها لا تنقضه الا ما يسهل عليه اجراءه ولا يتداخل في حريته الشخصية الا اذا حدثت نفسه بالافتراء على الغير والاتلاف الموما اليه يعلم الفرد انه عضو من اعضاء المجتمع الانساني وينبغي له ان يعاون مع سائر الاعضاء حتى يتم سعادة الجميع . واذا ادرك الافراد هذا الادراك ماتت من قلوبهم الفرائز الوحشية التي تحدو بالمرء الى الاعتداء على غيره وترقت العواطف السامية التي تربت الانسان على خدمة المعطلة العامة وزالت ايضاً جميع العقبات التي يضعها الآن ذرو المآرب الذاتية في سبيل سعادة الافراد فيبرز عندئذ الرجل الحقيقي الى ميدان الحياة وهو الذي يستخدم اوطاره ويخدم ايضاً اوطار الهيئة الاجتماعية ولا يجد تناقضاً بين المنفعة الخاصة وبين المنفعة العامة لانه يخدم غيره بخدم نفسه ويخدم غيره . وزي ما يشبه ذلك في اعضاء الجسم الانساني . ومن الناس من نخوا عن سائر البشر والقوا عن كواحلهم اعباء المطالب الاجتماعية الحاضرة فارقت اخلاقهم ارتقاء ميئاً وعاشوا عيشة كاملة على حد ما تقدم بهذا نفس ما يرخى حدوده في المستقبل عند ما يحصل تآلف الام الذي اشرفنا اليه فتسى عندئذ في انشاء المجالس التحكيمية التي بدىء بتبناها في الوقت الحاضر وتتمد قيادتها لاصحاب الاخلاق العالية الذين يعرفون بالتزاهة والصدق وتكون تلك الدريرة من اعظم الدرائع الموصلة الى العادة العالية المشروعة

خليل يعقوب الطوري

دمشق